مجلة علوم التربية

دورية مغربية نصف سنوية

ملف خاص عن الكفايات

- توجهات البحث حول تكوين المدرسين
- تربية المستقبل ورهان تحقيق التنمية البشرية
- البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب
- تعليم الكبار في عصر تكنولوجيا المعرفة
- التعليم العتيق والبنية التقليدية في المغرب
- جودة المراقبة المستمرة
- مؤتمر اليوم العالمي للفلسفة

العدد الثالث والثلاثون- مارس 2007

جودة المراقبة المستمرة
إشكالية؛ التناقض والفعالية
المدرسة الإبتدائية كنموذج

• جمال بن الحسين الحنصالي *

لفتت انتباهي عبارة قصيرة تحوي بين طياتها مزيجا من السخرية و الواقعية، تفوه بها أحد الأساتذة المدمجين بالإقليم*، و نحن بصدد وضع نقط المراقبة المستمرة (نتائج إحدى الدورات خلال السنة الفارطة) مفادها؛ أن هذه النقط ما هي إلا **نقط ظلم** في حق الطفل المتمدرس بصريح العبارة.

استوقفتني كثيرا هذه المسألة ذات البعد التربوي الصرف والشائكة في نفس الآن، والداعية ؟بقوة الفعل ـ للتأمل و التقصي المفضيان إلى جودة تعليم حقيقية، كما أثارني بشدة هذا الوصف الجريء من قبل ممارس بيداغوجي قديم ـ جديد بالميدان التربوي / التعليمي! وما أن فتح باب النقاش حول هذه القضية التربوية، بين ثلة من الفاعلين التربويين ـ المهتمين بالقضايا التربوية داخل المجموعة المدرسية** بالتحديد ـ حتى كانت الآراء، رغم تباينها شكلا، كلها تسير، مضمونا، في اتجاه واحد، مؤيدة كلام الأستاذ المدمج، فأقفلت المآخذ تنهال، بشكل فجائي، على السيرورة التعليمية التعلمية عامة وأسلوب وضع النقط الخاصة بالمراقبة المستمرة خاصة، حيث مافتئ الممارسون البيداغوجيون يشتكون بقوة من النمط التقليدي الغارق في السلبية و السائد على مر العصور، والمتجسد في طريقة تعبئة بيان نتائج المراقبة المستمرة، رغم التحديث الذي طال المنظومة التربوية بشكل عام، هذا النمط ، بالإجماع، لا يخدم مصالح الفرد / المتعلم بل ويتنافى كلية مع الوضعيات التربوية القائمة داخل الفصول الدراسية، و لطالما ينتقدون (إي الممارسين البيداغوجيين سواء القدامى منهم أو حديثي العهد بالميدان) الشكل الغير إيجابي والعقيم لإجراءات الامتحان المتردية في دوامة السلوكية المحضة أولا، وثانيا غياب فعالية توظيف وإعادة قراءة النتائج

* أستاذ باحث تربوي / إمن تانوت

الدراسية المحصل عليها من لدن التلميذ في أواخر الأسدوسين أثناء مساره الدراسي. كانوا ينتقدون ويطالبون التغيير بشتى الطرق؛ إن على مستوى التقارير التقليدية المرفوعة، بطريقة برتوكولية، إلى النيابات الإقليمية، أو على صعيد لقاءاتهم المتكررة سواء داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها كالمقاهي والنوادي.. هذا وبطبيعة الحال، فضلا عن التباين الهائل والفجوة العميقة الكامنة بين واقع الممارسة البيداغوجية (التحصيل الدراسي) ونتائج المراقبة المستمرة (النقط التقييمية) المحصل عليها من لدن الجماعة الصفية (المتعلمين).

وعلى هذا المنوال، أضحت الصيرورة التربوية، المتمثلة أساسا في العملية التعليمية التعلمية، في خلاصتها تختزل هذه المكونات الثلاثة في قلب ممارستها التقليدية نوعا ما (بيداغوجية كانت أو ديدكتيكية أو تعليمية تعلمية أو تربوية...) على هذه الشاكلة:

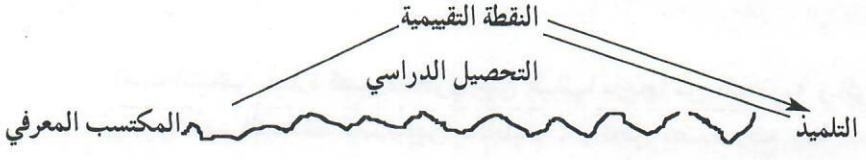

خطاطة: علاقة النقطة التقييمية بباقي عناصر الممارسة البيداغوجية

تبين الخطاطة السابقة أن المسافة بين المتعلم والمكتسب المعرفي (المنتوج الكفاياتي) بعيدة جدا، والعلاقة بينهما متذبذبة وغير مستقرة، في حين المسافة ضئيلة بين المتعلم والنقطة التقييمية بحكم العلاقة التفاعلية بين هذين العنصرين حيث يربط بينهما واقع الممارسة البيداغوجية المعتمدة على المدرسة السلوكية، وتحكمهما السياسة التعليمية المرتكزة بالأساس على الناتج الرقمي الخالص بعيدا عن الجانب الوجداني و السيكوثقافي.

كما ت وضحت الخطاطة العلاقة المتقطعة بين النقطة التقييمية المعترفة بالكم والمكتسب المعرفي المتجسد في الكفايات الضرورية للفرد/المتعلم والمعتمدة على الكيف. وتفصح الخطاطة كذلك عن المجال الضيق الذي يحتله التحصيل الدراسي داخل الممارسة التربوية بالمقارنة مع الفراغات الكثيرة التي تبين عقم الأداء البيداغوجي.

الحال أن هذه القراءة السريعة للخطاطة تبرز بوضوح مدى المتفاوتات و التناقضات الكثيرة التي بات يعرفها النظام التربوي في شموليته، و بالتالي يتنافى هذا السلوك اللاتربوي مع الجودة المرجوة.

فكان من البديهي أن تطرح تساؤلات عديدة خصوصا من طرف المهتمين بالشأن التربوي داخل المجموعة المدرسية، حول مدى فعالية هذه النتائج العددية المتمثلة في النقط التقييمية، ومدى جدوى

«الأوراق الصفراء» التي يتسلمها المتعلم عقب نهاية كل أسدوس تربوي، وهل فعلا تصب هذه السلوكيات الروتينية في إنتاج كفايات ذات أبعاد مختلفة تسهم في بناء شخصيات متزنة وموازنة داخل المجتمع تساوقا مع النظرة الجديدة للممارسة البيداغوجية وانسجاما مع مطلب الجودة؟ وكيف تستطيع هذه النتائج العددية أن ترتق بالواقع التعليمي المزري، وإنقاذ الممارسة البيداغوجية من النمطية والتسلط والوحدة والتي تشوبها الكثير من الضبابية و الارتجالية؟

لا أحد منا ينفي أن المراقبة المستمرة أصبحت تشكل العمود الفقري للفعل التعليمي التعلمي الناجح، وتعتبر من أهم مرتكزات التقويم في منظومتنا التربوية المغربية إلى جانب الامتحانات الموحدة الإقليمية والجهوية و الوطنية. وتعد كذلك أداة فعالة للحكم على نظامنا التعليمي وتشخيص مواطن ضعفه و قوته[1] منذ تفعيل بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين حيث بموجبها يتم الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية من السلك الأول من المدرسة الابتدائية[2]، وهذا يوضح أهمية المراقبة المستمرة كأساس في المراحل الأولى لتعلم الطفل/ المتمدرس، وأضحى بدوره المدرس الحديث مسئولا عن تشخيص الظواهر التعليمية التعلمية وتدارك النواقص وتجاوز العوائق التي تشوب الفعل التعليمي التعلمي، انطلاقا من وضعه للخطط والاستراتيجيات المصاحبة لعمليتي التقويم والدعم التربويتين، زيادة على معالجته للضوابط البيداغوجية والسيكوديدكتيكية أثناء رصد النقط التقييمية المحصل عليها من لدن كل متعلم خلال زمرة من الأسابيع والوحدات التربوية. وتبعا للسياسة التعليمية المعاصرة والتي ترنو تجاوز الإكراهات اللوجستيكية واعتمادا على مبدأ «المرونة» كأساس، فالممارس البيداغوجي أمسى يتمتع بحرية ذات نطاق معقول تخول له ضبط عمليتي التقويم والدعم وفق منظوره الخاص، مستعملا الأدوات البيداغوجية والطرائق التدريسية الشخصية وقدراته الإبداعية التي يراها تناسب ظروف اشتغاله وتلائم المستوى السيكوثقافي لجماعته الصفية.

لكن الإكراه الحقيقي الذي يجثم على أنفاس المدرس الحديث؛ يكمن في طبيعة النقط التقييمية المحصل عليها من طرف المتعلم والتي غالبا ما لا تعكس الصورة الحقيقية للمستوى الدراسي/ التحصيلي لدى مجمل المتعلمين، إضافة إلى عنصر تكامل المكونات التربوية (الوحدات) و التي، من جهتها، لا تكشف ـ نوعا ما ـ حقيقة العتبة التحصيلية لدى الجماعة الصفية، إذ يجد الممارس البيداغوجي بالغ الصعوبة في اتخاذ القرار السليم أثناء تقييم النتائج الدراسية خصوصا الحكم على مصير المتعلم في آخر السنة الدراسية.

ولتقريب هذه المفارقة/ التناقض نقترح المثال التالي: قد يحصل متعلم ما على نتيجة جيدة في مادة التربية البدنية ـ وهي مكون أحادي الجانب ومستقل بذاته ـ اعتبارا لمظهره الفيزيونومي أو تركيبه الجسدي، وغالبا ما يضع الممارس البيداغوجي نقطة تقييمية اعتباطية مبنية على هذه الملاحظات الأفقية المباشرة، في وقت يحصل نفس المتعلم على نتائج دون المستوى المطلوب في مادة اللغة العربية نظرا لتكامل مكوناتها وتعدد فروعها، و بهذه المفارقة العجيبة قد يفلح المتعلم، على ضوء مثل هذه العمليات

الحسابية المتباينة الأوضاع، في تجاوز عتبة الرسوب، وبالتالي يستطيع مجاورة باقي زملائه في السلك الوالي أو المستوى الدراسي الآخر رغم كل ذلك!

هذا دون أن ننبش في قضية الكوطة، ومسألة النوعية في التعليم، و ملف تكييف المناهج التربوية مع الواقع المعيشي، ومدى فعالية تطبيق أرقام الخريطة المدرسية وفق التوقعات المقبلة، واعتماد البيداغوجيات الحديثة في التدريس من قبيل المقاربة بالكفايات وفق قسم متعدد المستويات ...الخ

انطلاقا من هذه الظواهر التربوية الغير صحية تعلما وتعليما، فإن الأمر بات يستلزم من المشرفين على العملية التربوية البيداغوجية أن يباشروا رسم الخطط الناجعة للحد من هذا النوع الجديد من السلوكيات التي تحيل إلى الهدر المدرسي بشكل آخر، كما أصبح من واجب المسئولين عن مكاتب الامتحانات والوزارة الوصية على القطاع أن يعيدوا النظر في صيغة وطريقة الامتحانات وكذا تغيير شكل الكتب المدرسية الخاصة بالتلاميذ، ضمانا لجودة تعليمية أكثر فعالية و نجاعة، تسهم في ترشيد مسار فعل الممارسة التربوية إلى ماهو معقول وإيجابي وذات قيمة و وزن. غير أن ذلك لن يتأتى إلا باعتبار واعتماد هذه التوصيات التالية:

- إعادة النظر في صيغة الامتحانات بشكل شمولي.
- الاعتماد على بيداغوجية الإدماج أثناء ممارسة عملية التقييم.
- تطبيق مبدأ «المعاملات» عقب وضع نقط المراقبة المستمرة.
- تغيير نماذج أوراق نتائج المراقبة المستمرة (الأوراق الصفراء) بشكل مختصر يعكس حقيقة القرارات المتخذة من لدن الممارسين البيداغوجيين.
- اعتماد أسلوب موحد للعبارات المعيارية الملازمة للنقط التقييمية.
- تكثيف الدورات التكوينية مع إصدار نماذج من أوراق الاختبار تروم الرفع من المردودية التحصيلية لدى المتعلمين مع تحقيق لتكافؤ الفرص بينهم.
- تكييف بيداغوجية الكفايات مع واقع الممارسة البيداغوجية لحصد منتوج تعليمي ذو مصداقية وواقعية.

إن المراقبة المستمرة أصبحت مجموعة من التقنيات البيداغوجية والتي من خلالها يستطيع كل فاعل تربوي إعادة النظر في المقررات والمناهج بعين ناقدة فاحصة، وبالتالي تصحيح وتعديل العمليات البيداغوجية و الديداكتيكية التي يقوم بها أثناء مجابهته للجماعة الصفية.

بإتباع التوصيات السالفة قد نحد من ظاهرة النقط التقييمية المغلوطة والمرتجلة من لدن الممارسين البيداغوجيين، والتي تسبب في تعطيل عجلة المسيرة الدراسية لعدد مهم من المتعلمين، وتسهم في ارتفاع نسب الهدر المدرسي بشكل كبير. هؤلاء المتعلمين الضحايا يغادرون أسوار المدرسة بنقط تضاهي نقط المتفوقين لكن بعقول يشوبها العقم والقصور.

إحالات:

* إقليم شيشاوة

** مجموعة مدارس أكرض

1 .د. جميل حمداوي/ المراقبة المستمرة في النظام التربوي المغربي، ص 59من قضايا التربية و التعليم/ سلسلة شرفات 19 منشورات الزمن/ 2006

2 .الميثاق الوطني للتربية والتكوين/ الدعامة الخامسة: التقويم والامتحانات، 92 -ب

http://www.oukka.net/charte_educa_1.htm